# مركز إدريس الفاخوري
# للدراسات والأبحاث في العلوم القانونية بوجدة

ينظم ندوة وطنية عن بعد

يوم السبت 05 يونيو 2021

ابتداء من الساعة الثامنة مساء (20h00)

في موضوع

# الفضاء المعلوماتي بالمغرب
# وسؤال التنظيم القانوني ؟

## بمشاركة

**د.محمد الإدريسي العلمي المشيشي**
وزير العدل سابقا
أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بالرباط
تأملات حول الفضاء المعلوماتي بالمغرب

**د.عبد الكريم الطالب**
عميد كلية الحقوق بمراكش
قراءة في مسودة مشروع
استعمال الوسائل الإلكترونية
في إجراءات التقاضي

**د.نور الدين الناصري**
أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بسطات
انتهاك حرمة الحياة الخاصة
عبر الإنترنت

**ذة.صليحة حجي**
أستاذة التعليم العالي بكلية الحقوق بوجدة
قراءة في القانون رقم 20\43
المتعلق بخدمات الثقة
بشان المعاملات الالكترونية

**ذ.عبد اللطيف الشنتوف**
رئيس نادي قضاة المغرب
واقع المحكمة الرقمية
بالمغرب وآفاقه

**د.العربي بوبكري**
أستاذ باحث بكلية الحقوق بوجدة
الحماية الجنائية للحياة الخاصة
في الفضاء المعلوماتي

**د.عز الدين الماحي**
قاضي ملحق برئاسة النيابة العامة
مدير مجلة محاكمة
دور الرقمنة في الرفع
من منسوب الثقة في العدالة

**تسيير الأستاذ**

إدريس الفاخوري
أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بوجدة
رئيس مركز إدريس الفاخوري للدراسات والأبحاث
في العلوم القانونية بوجدة

## إصدارات المركز

مركز إدريس الفاخوري
للدراسات والأبحاث في العلوم القانونية بوجدة

ينظم ندوة وطنية عن بعد

يوم السبت 05 يونيو 2021

في موضوع:

# الـفضاء المعلوماتي بالمغرب
# وســؤال التنظيم الـقانـوني؟

## الورقة التقديمية

لقد شهد العالم المعاصر في العقدين الأخيرين تطورا تكنولوجيا متسارعا تجاوز إلى حد بعيد ما حققته الثورة الصناعية خلال القرن العشرين، حيث غمرت الحواسيب والأجهزة الرقمية مختلف مناحي الحياة. وفتحت شبكة الأنترنيت آفاقا رحبة للتواصل بين بني البشر متجاوزة بذلك حدود الزمان والمكان، ومؤثرة على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية بالشكل الذي تحول معه العالم إلى شاشة افتراضية صغيرة تجمع مختلف الشعوب والأجناس والثقافات.

وإذا كان من المبادئ القانونية المتعارف عليها بين رجال القانون ضرورة التفاعل الدائم والمستمر مع ما يطرأ من ظواهر جديدة على المجتمعات الإنسانية من خلال وضع تشريعات ملائمة للو اقع تضمن

إصدارات المركز

حقوق وحريات الأفراد، وتكفل الأمن القانوني للمعاملات وتحيط المصالح المتعلقة بالنظام العام بسياج متين من الحماية القانونية.

ومن هذا المنطلق، عمل المشرع المغربي منذ بداية الألفية الثالثة على وضع ترسانة قانونية تستحضر خصوصيات العالم الرقمي والتطور السريع الذي يلحق تقنياته، بدءا بإصدار القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب، مرورا بالقانون رقم 07.03 المتعلق بالإخلال بسير نظم المعالجة الآلية للمعطيات، والقانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة المعدل والمتمم بالقانون رقم 34.05. ثم القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، وكذا القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والقانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، وكذا صدور القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء والذي دخل حيز التنفيذ يوم 13 شتنبر 2019 حيث تضمن مقتضيات متممة لمجموعة القانون الجنائي تتعلق بحماية الحياة الخاصة للأفراد.

انتهاء بصدور الظهير الشريف رقم 1.20.69 الصادر في 25 يوليوز 2020 بتنفيذ القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، هذا طبعا دون أن ننسى مصادقة المغرب على اتفاقية "بودابست" لمكافحة الجريمة المعلوماتية والتي دخلت حيز التنفيذ في أكتوبر من سنة 2018، وإصدار الظهير الشريف رقم 20.1.100 الصادر في 16 جمادى الأولى 1442 (31 دجنبر 2020) بتنفيذ القانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الالكترونية.

أمام هذه المستجدات وغيرها من النصوص القانونية المرتبطة بالعالم الرقمي وما تثيره من إشكالات على مستوى الو اقع العملي والنظري، ارتأى مركز إدريس الفاخوري للدراسات والأبحاث في العلوم القانونية بوجدة لتكون موضوعا لندوة وطنية عن بعد سيتم بثها بشكل مباشر عبر صفحة الفايسبوك.

وتجدر الإشارة أن هذه الندوة ستكون مناسبة للإعلان عن الفائزين بجائزة "مركز إدريس الفاخوري للتميز في العلوم القانونية" التي سبق للمركز أن أعلن عنها في إطار تشجيع البحث العلمي الأكاديمي الجاد والهادف ومد جسور التعاون والتشارك بين مختلف الباحثين في المجال القانوني.